

ورشة عمل

حوار مفتوح حول مستقبل

مدينة الإسكندرية

الاثنين، 13 أغسطس 2007

ملف

"معلومات وبيانات"

مقدمة

حرصاً من مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي ومركز دراسات الإسكندرية وحضارة البحر المتوسط على توفير بعض المعلومات التابعة حول موضوع الورشة، فقد تم إعداد هذا الملف والذي يحتوي على ورقة عمل قام بإعدادها مركز دراسات الإسكندرية وحضارة البحر المتوسط عن الأنشطة التي تم تنظيمها وعن بعض الحقائق عن أوجه التعاون بين مكتبة الإسكندرية ومحافظة الإسكندرية حول مشروع تطوير مدينة الإسكندرية، وذلك بقصد إتاحتها لإطلاع المشاركين في ورشة عمل (حوار مفتوح حول مستقبل مدينة الإسكندرية). كما يضم هذا الملف مقالين نشرتا في جريدة المصري اليوم، أحدهما بقلم الدكتور محمد أبو الغار، والآخر مقال قام بكتابته الدكتور إسماعيل سراج الدين للرد على ما نشر في مقالة الدكتور محمد أبو الغار حول مستقبل مدينة الإسكندرية، والغرض من هذا الملف بكامله وصور المقالات أن تكون المعلومات التي يحتويها الملف مجرد معلومات وأفكار قد تساعد على المناقشة في موضوع ورشة العمل حول مستقبل مدينة الإسكندرية.

ورقة عمل

حول أعمال ومشروعات مركز دراسات
الإسكندرية وحضارة البحر المتوسط

إعداد: مركز دراسات الإسكندرية وحضارة البحر المتوسط

مقالات منشورة
في جريدة المصري اليوم

نشرت جريدة "المصري اليوم"، بتاريخ 12 إبريل 2007 مقالة بقلم الدكتور محمد أبو الغار بعنوان "الخطة السرية لهدم جامعة الإسكندرية وتحويل شعب المدينة إلى مواطنين من الدرجة الثانية"، وذكر الدكتور محمد أبو الغار أن المكتبة قد تقوم بإعادة تخطيط للأراضي حول مكتبة الإسكندرية ومن ضمنها جامعة الإسكندرية.

وقد قام الدكتور إسماعيل سراج الدين، مدير مكتبة الإسكندرية بالرد على المقالة التي كتبها الدكتور محمد أبو الغار وتم نشرها في نفس الجريدة "المصري اليوم" بتاريخ 28 إبريل 2007، وكانت تحت عنوان: "المشروع العلي لتطوير مكتبة الإسكندرية .. والحوار الصادق لمشاركة الجميع" التي أوضح منها كل الحقائق الكاملة عن المشروع الخاص بتطوير مدينة الإسكندرية وكيفية ارتباط مكتبة الإسكندرية بهذا المشروع.

مرفق نص المقالة التي نشرت حول هذا الموضوع بقصد الاطلاع عليها واستخدامها في المناقشات

الخاصة بالحوار المفتوح الذي سيعقد في مكتبة الإسكندرية يوم الاثنين، الموافق 13 أغسطس 2007.



د. محمد أبو الغار

يكتب:

الخطة السرية لهدم جامعة الإسكندرية وتحويل شعب المدينة إلى مواطنين من الدرجة الثانية

أصبحت بالذمهور عندما علمت من صديق أنه قد تمت دعوته ضمن لجنة المعماريين بالمجلس الأعلى للثقافة إلى مكتبة الإسكندرية لأخذ رأيهم في مشروع هندسي فوجدوا في الاجتماع هانى هلال وزير التعليم العالى وإسماعيل سراج الدين رئيس المكتبة ومحافظ الإسكندرية وسهير غريب رئيس هيئة التنسيق الحضارى وكذلك رئيس جمعية المهندسين المعماريين ورئيس الشعبة الهندسية في نقابة المهندسين وأعضاء لجنة تحكيم لمسابقة معمارية وذلك لأخذ رأيهم في مشروع ضخم لإعادة تخطيط منطقة مكتبة الإسكندرية ومساحة كبيرة حولها تشمل مستشفى الشاطبي، وأرض كوتة وعدداً من المباني السكنية ومباني مجمع الكليات النظرية لجامعة الإسكندرية. وكانت المفاجأة هي أن شركة إعمار الإماراتية وهي شركة مقاولات كبيرة قد قامت بناء على طلب من مكتبة الإسكندرية باختيار عدد من المكاتب الهندسية العالمية لعمل تصميم لهذا المشروع في صورة مسابقة لتختار لجنة التحكيم أنسب المشاريع، وبعد أن اتقوا نظرة على المشروعات المقدمة كان واضحاً للمعماريين المصريين على حد قولهم أنه تمت دعوتهم «علشان يلبسوا العمدة» وبعد تشاور بسيط مع بعض البعض أعلنوا أنه لن يمكن عمل مشروع ضخم في مدينة الإسكندرية قبل أن تتسلم المكاتب الهندسية المشاركة تخطيط مدينة الإسكندرية المستقبلية الموجود بالمدينة وأن تستفسر المكاتب المشاركة عن تفاصيل الخطة وطلبوا عقد اجتماع فوري مغلق مع المسؤولين وهو ما حدث بالفعل وكان رأيهم أن جميع المشروعات المقدمة شديدة التباين مما يشير إلى:

١- أن هذه المكاتب لم تطلع على الخطة القومية للتنمية العمرانية لمدينة الإسكندرية.
٢- أن شركة إعمار وهي شركة مقاولات كبرى هي التي اختارت المكاتب الاستشارية وليس محافظة الإسكندرية ولا مكتبة الإسكندرية وأن خطة تنمية المدينة لم يتم تسليمها لهذه المكاتب التي قامت بدراساتها من فراغ.
٣- عندما سأل الاستشاريون المصريون عن آتاعاب المكاتب الهندسية العالمية، ومن قام بدفعها كانت الإجابة أنها بدون بدون مقابل وبالطبع فهم الاستشاريون المصريون أن هذا غير معقول وأن من قام بالدفع هو شركة إعمار «أى المقاول».

٤- عندما سألوا عن تمويل هذا المشروع الضخم الذى من بين أحد مبانيه عمارة ١٢٠ دوراً في البحر قبل بوضوح وعلانية إن التمويل لا يشكل أى مشكلة ونحن نعرف كيف «نجيب الفلوس».

٥- وكانت توصية المعماريين المصريين واضحة في الاجتماع المغلق: أنه لا يمكن الموافقة على هذه المشروعات جميعاً وأن أى مشروع مستقبلي لابد أن يكون متفقاً مع الخطة القومية لمدينة الإسكندرية وأن تنفيذ أى من هذه المشروعات المقدمة سوف يحول سكان الإسكندرية إلى مجموعة من الأرقاء عند كبار رجال الأعمال وسوف يؤدي ذلك إلى تهجير جزء كبير من سكان الإسكندرية، وأوضحت التوصيات للمسؤولين مدى الخلل الاجتماعى الذى سوف يصاحب تنفيذ هذا المشروع، ونصحت اللجنة أعضاء لجنة التحكيم للمشروع الحاضرين برفض جميع المشروعات.

وعندما اجتمعت لجنة التحكيم بعد ذلك قررت تأجيل البت في هذه المشروعات المقدمة. وبعد أن عرفت هذه المعلومات الموثقة أصبحت بصدمة كبرى أولاً لأن تغيير وجه الإسكندرية يتم في السر والخفاء بعيداً عن شعب الإسكندرية وجامعتها وكل المطلوب كان اجتماع لبعض المتخصصين لسماع رأيهم، واعتبارهم موافقين، والأمر الثانى وهو الأكثر خطورة أن وزير التعليم د. هانى هلال الذى أعلن أن قرار هدم جامعة الإسكندرية وبنائها على أرض كلية الزراعة موجود على مكتب رئيس الوزراء لأخذ موافقته وعاد وسحب كلامه تحت ضغط الرأي العام - كان ضالماً في هذا الأمر منذ أول لحظة وأنه شارك في خداع شعب الإسكندرية وزملائه من جامعة الإسكندرية وأعضاء هيئة التدريس في مصر كلها، وأنه المحرك وراء قرار مجلس الجامعة بهدم الجامعة وهو القرار الذى تم إخفاؤه بعد الغضب الشعبى العام.
أتمنى أن يقف أساتذة الإسكندرية دفاعاً عن جامعتهم العريقة وأن يرفض شعب الإسكندرية تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية.

المشروع العلى لتطوير الإسكندرية.. والحوار الصادق لمشاركة الجميع

ما يزيد على ٢٠٠ شخص، وعرض كل مشروع على الجمهور وأتيحت فرصة مناقشته علنا، وقد كان لشبابنا دور فاتيحت لهم الفرصة لعرض مشروعاتهم في الوقت نفسه الذي أتيح لكبار المماريين الدوليين، وتمت مناقشة كل الأفكار المطروحة بصورة منفتحة وبطريقة الحوار المفتوح الذي قبلنا فيه الرأي والرأى الآخر، وحضر الحوار انخبة مختارة من كبار المماريين الدوليين والمصريين، وتم تشكيل لجنة للتحكيم استمعت لكل العروض المقدمة المصرية والدولية وما دار حولها من نقاش، وتبنت اللجنة قرارا بالإجماع باختيار عدد من المشروعات وجددت أن لديها أفكارا تستحق المزيد من الدراسة والتطوير.

هذا هو ما حدث وما سيستمر: حوار مفتوح تطبق فيه المنهج العلمى، والاحترام المتبادل للرأى والرأى الآخر، أملين أن نلور من فكر الجميع أفضل الخيارات، وما أبعد هذا عن خطة سرية، وبالإضافة إلى كل ما سبق هناك عدة حقائق أود أن أؤكد عليها:

- إن محافظة الإسكندرية ومكتبه الإسكندرية تعملان سوياً من أجل تطوير الإسكندرية بصورة عامة والميناء الشرقى بصورة خاصة، ويشمل ذلك أيضا مشروعات أخرى غير التي نتجت عن المسابقة، مثل مشروع متحف تحت الماء (نوقش عليه في ندوة مع اليونسكو والمجلس الأعلى للثقافة) وكذلك مشروع أكواريوم بجوار حصن قبايبى.

- إن الأولوية المطلقة للمكتبه في المرحلة الحالية هي لإنشاء فندق في أرض كونه، وترميم قصر أنطونياس والحفاظ على حدائه، وإعادة توظيفه بالصورة الملائمة.

- إن محافظة الإسكندرية ومكتبه الإسكندرية يضعان ضمن أولوياتهما تطوير المناطق العشوائية بالمدينة بطريقة علمية مدروسة.

- إن المكتبه لم تطرح مطلقاً فكرة هدم المجمع النظرى لأن هذا شأن يخص جامعة الإسكندرية، فضلاً عن أن المكتبه شيدت لتخدم بالدرجة الأولى طلاب الجامعة، ويعد على هذا أن رئيس الجامعة الوحيد الذى اختير ليكون عضواً فى مجلس أمناء المكتبه الذى يرسم ويقرر سياسات المكتبه، هو رئيس جامعة الإسكندرية.

- لن نقصد مكتبه الإسكندرية أى مشروع يتعارض مع مصلحة مدينة الإسكندرية ويتعارض مع مصلحة المجتمع السكندري، ومثلها فى ذلك مثل المؤسسات العلمية والثقافية فى المجتمعات الغربية والأسبوية المتقدمة التى تقدم خبراتها وإمكانياتها لخدمة المجتمع لا للجزر عليه وعلى مصالحه.

أظن أن هذه المعلومات تنبئ أى تصور عن «خطة سرية»، وهى تكون قاعدة دعوة عامة ومفتوحة لاستمرار الحوار، وسماع الرأى والرأى الآخر وطرح كل تصور ليبحث والتحكيم والتقييم العلمى، فهذا هو المنهج العلمى، وما يتماشى مع مفهوم الحوار والمشاركة الديمقراطية.

ومن ثم فإننى هنا أدعو الدكتور محمد أبو الغار وزملاءه والمفكرين والثقاقين فى الإسكندرية بصورة خاصة وفى مصر بصورة عامة إلى حوار مفتوح آخر فى مكتبه الإسكندرية لتبادل الآراء حول مستقبل الإسكندرية ومكتبه الإسكندرية، لأننى أؤمن أن الحوار هو الطريق الوحيد للوصول إلى التنفيذ الأمثل لسياسات التنمية الحقيقية.

أدعو إلى مناقشة هائلة مفتوحة، ترسم طريق التقدم وأن نخطو معاً فى مسيرة التنمية إلى ما فيه النفع والمصلحة.



د. إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبه الإسكندرية

هذا هو ما حدث وما سيستمر: حوار مفتوح تطبق فيه المنهج العلمى، والاحترام المتبادل للرأى والرأى الآخر، أملين أن نلور من فكر الجميع أفضل الخيارات، وما أبعد هذا عن خطة سرية،

وهى أول مرة فى عصر تفتح الفرصة لشباب المماريين لكن يقدموا ما لديهم، مما سيقدم لهم المجال مستقبلاً ليشاركوا فى المشروعات الكبرى، وسعدنا بنتائج هذه المسابقة التى فتحت المجال لشباب موهوب ينبئ بمستقبل واعد، وتاقشنا أفكارهم فى مؤتمر عقد بمكتبه الإسكندرية بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٥ صاحبه مفرض، وتسلموا خلال المؤتمر جوائزهم.

- وأردنا أن نستمر فى هذم الحوارات فقد تم الاستئناس بتجارب الآخرين من المدن المحيطة بالبحر المتوسط مثل أينا وجنوه ویرشلونه وتونس وبيروت وملاسييا.

- ثم طرحنا مسابقة أخرى لكبار المماريين فى مصر والعالم، لم تكن هذه المسابقة سرية كما تخيل الدكتور محمد أبو الغار بل أعلن عنها فى الصحف بتاريخ ١/٨/٢٠٠٦ وأعلنت نتائجها فى وسائل الإعلام المختلفة فى شهر نوفمبر ٢٠٠٦ بعد تحكيمها من قبل لجنة علمية رفيعة المستوى.

- وجهت بصورة شخصية دعوة لكبار الشركات المصرية المهمة بالتنمية السياحية والعقارية لطرح تصوراتهم حول تطوير منطقة الميناء الشرقى وإقامة فندق فى أرض كونه فى أغسطس ٢٠٠٦، وقد شارك فى هذه المسابقة ٢٣ مكتباً معمارياً مصرية، بالإضافة لمكتب كويتى وبعض المكاتب الدولية من النرويج وألمانيا وأمريكا، ورأينا أن نتاح الفرصة لإعادة عرض مشروعات الشباب من المسابقة الأولى، وقد أعدا إلى الساحة المشروعات الفائزة من المسابقة الأولى.

- كما شارك فى هذه المسابقة عدد من المكاتب الاستشارية الدولية التى دعمتها شركة «إعمار» تركزت بصورة رئيسية حول مشروع إقامة فندق فى أرض كونه المجاورة للمكتبه، وكذلك تطوير الميناء الشرقى.

- ثم جاءت مبادرة مكتبه الإسكندرية التى تعتبر نادرة فى مثل هذه الأحوال، حيث دعونا الجمهور لحضور عرض كل هذه المشروعات فى ندوة مفتوحة شارك فيها

يؤسفننى أن الأستاذ الدكتور محمد أبو الغار، وهو من العلماء المرموقين، نشر فى صحيفة «المصري اليوم» بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٧ مقالا تحت عنوان (الخطة السرية لهدم جامعة الإسكندرية.. وتحول شعب المدينة إلى مواطنين من الدرجة الثانية) يؤسفننى وهو العالم المحقق فى أدلته العلمية، أنه لم يتحقق من المعلومات التى اعتمد عليها، فالانطباع السائد من المسألة هو عمل يتم فى الخفاء لفرض مشروع تريد إقامته شركة «إعمار»، ورفض ذلك مجموعة من الأساتذة المصريين، وذلك تصوير جانبى التوفيق، فهو لا يمت بصلة إلى حقيقة ما حدث فى هذا الموضوع.

إن الحقيقة الغائبة عن الدكتور محمد أبو الغار أنه لم يتابع كل ما نشر وما ينشر عن مشروع تطوير الميناء الشرقى، وهو مشروع متكامل يخدم مدينة الإسكندرية قبل أن يساعد المكتبه على استكمال دورها. ودور المكتبه فيه هو دور مؤسسة علمية فكرية تهتم بمحيطها العمرانى وحال السكان بالمدينة ومستوى الخدمات المتاحة لهم، كما أنها مؤسسه تملك إمكانية استدعاء الخبراء الدوليين، فضلاً عن إجراء الدراسات العميقة، وزراع المكتبه الأكاديمية فى هذا الشأن، هو مركز دراسات الإسكندرية والبحر المتوسط الذى يتولى إدارته الدكتور محمد عوض وهو أحد الخبراء المصريين ومن أبناء الإسكندرية الذين عرف عنهم مواقفهم المشددة حيال الحقائق على التراث وهدم المباني التراثية، فضلاً عن مواقفهم الوطنية.

كانت جميع خطوات المكتبه تبحث مستقبل الإسكندرية العمرانى تسير فى مجالين متوازيين، أولاً: الاهتمام بالمناطق الشعبية من خلال التعاون بين المكتبه ومحافظة الإسكندرية والبنك الدولى وجهات متخصصة أخرى ولجان يشارك فيها الأساتذة من جامعة الإسكندرية، فى إطار وضع استراتيجية لتنمية الإسكندرية على المدى البعيد، وتقوم المكتبه بتقديم خبرتها فى هذا المشروع من خلال قواعد المعلومات والدراسات التفصيلية التى قام بها مركز دراسات الإسكندرية والبحر المتوسط، وثانياً: الاهتمام بالتطوير العمرانى لمنطقة الميناء الشرقى وهو موضوع هذه المقالة.

جاء طرحنا لمشروع تطوير الميناء الشرقى ومحيط مكتبه الإسكندرية منذ البداية بصورة علنية، حرصنا خلال ثلاثة أعوام على أن ندير حواراً مستمراً سواء مع المماريين والمخططين وأساتذة الاقتصاد وعلماء الاجتماع وجميع طوائف المجتمع السكندري، لأننى أؤمن قبل كل شءه أن الحوار حول مثل هذه القضايا والوصول إلى توافق بين المجتمع المدن ومحافظة الإسكندرية ومكتبه الإسكندرية وحول مستقبل المدينة وحول مثل هذه المشروعات التى تمس كل مواطن سكندري أمر ضرورى، لذا بدأنا حواراً علنياً مر بالمراحل التالية:

- دعوت مكتبه الإسكندرية على موقعها على شبكة الإنترنت وفى جميع وسائل الإعلام كل أفراد المجتمع المصرى والسكندري إلى حوار مفتوح خاصة مع ما يحمله هذا الميناء من مفهوم تاريخى وتراثى (انظر مثلاً ما نشرناه فى شهر أبريل ٢٠٠٤).

- تبنت مكتبه الإسكندرية ومحافظة الإسكندرية مسابقة معمارية أعلن عنها فى جميع الصحف فى ٢٤/٢/٢٠٠٤ فتحت لتشاب المماريين الفرصة لطرح أفكارهم، وتم تحكيمها من لجنة من كبار المماريين المصريين، وأدى ذلك إلى منح جوائز لأفضل ثلاثة مشاريع، وه جوائز تشجيعية.